Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)

مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj

2021; 17(2);129-155

https://doi.org/ 10.52981/oiuj.v17i2.1835

ISSN: 5361-1858

أثر الإنفاق العام على البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018)

د مصطفى أحمد قمر الدين عبد الله – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– الخرطوم – السودان

ا.د خالد حسن محمد إسماعيل البيلي – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– الخرطوم – السودان

البريد الالكتروني:H.g.a09222@gmail.com

للاستشهاد بهذا المقال:–

مصطفى احمد، خالد حسن، أثر الإنفاق العام على البطالة في السودان خلال الفترة (1992–2018)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية ، **2021; 17(2);129-155** ، ISSN: 5361–1858، https://doi.org/ 10.52981/oiuj.v17i2.1835

المستخلص

تتناول الدراسة أثر الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على البطالة في السودان خلال الفترة (1992–2018م)، وتكمن أهمية الدراسة، من كونها تتناول موضوعات في غاية الأهمية من الناحيتين العلمية والعملية، وهدفت الدراسة لمعرفة طبيعة الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي، وطبيعة البطالة، وبالإضافة إلى تحليل العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك زيادة مطردة في الإنفاق العام الجاري والرأسمالي خلال فترة الدراسة وبالتالي لم يتحسن وضع البطالة في السودان، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، إضافة إلى الأسلوب القياسي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها:أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الجاري ومعدل البطالة، وأيضا أن هناك علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق الرأسمالي ومعدل البطالة. وأهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة هي: العمل على زيادة الإنفاق الرأسمالي وتوجيه هذا الإنفاق في خلق وتوسيع نطاق المشروعات الإنتاجية، وأيضا الصرف على مراكز التدريب المهني وتطويرها ونقل تجربة الدول التي سبقت السودان في هذا المجال مما يساهم في تقليل معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام الجاري، الإنفاق العام الرأسمالي، معدل البطالة

Abstract: The study deals with the impact of current and capital public spending on unemployment in Sudan during the period (1992-2018), and the importance of the study, from the fact that it deals with topics of great scientific and practical importance, and the aim of the study to know the nature of public spending in the current and capital aspects, the nature of unemployment, in addition to an alysing the relationship between these variables, and the problem of study was that there

is a steady increase in Current and capital public spending during the study period and therefore the unemployment situation in Sudan did not improve, as the study used the descriptive and analytical approach, in addition to the standard method to know the relationship between the variables studied, and the study reached many results, the most important of which is: that there is a expulsionrelation ship with statistical significance Between current spending and the unemployment rate, there is also a morally inverse relationship between capital spending and the unemployment rate. The most important recommendations recommended by the study are to increase capital spending and direct this spending in creating and expanding the scope of productive projects, as well as to spend on vocational training centers and develop them and to transfer the experience of the countries that preceded Sudan in this area, which contributes to reducing the unemployment rate.

المحور الأول: المقدمة والدراسات السابقة

مقدمة:

تعتبر البطالة هي أحد المشاكل التي تواجهه الحكومات في مختلف دول العالم، لذلك تفرد هذه الحكومات مساحة واسعة لعلاج هذه المشكلة، ومن أهم الأدوات التي يمكن بها علاج مثل هذه المشاكل، هي السياسة المالية، لذلك اهتمت هذه الدراسة بإحدى وسائل السياسة المالية وهو الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي وأثرهما على معدل البطالة، ونلاحظ أن خلال فترة الدراسة (1992-2018م) شهد الإنفاق العام ارتفاعا مضطردا ويعزي ذلك إلى تعويضات العاملين وتحويلات الولايات الأخرى، وكما شهد معدل البطالة ارتفاعا متواصلا خلال هذه الفترة إلى أن بلغ أكبر معدل 32.1% في العام 2017م، ويعزي ذلك إلى ضعف التوظيف بالإضافة إلى شح قنوات العمل في السودان، و لم يكن للإنفاق العام الدور المطلوب لتخفيض معدل البطالة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن هناك زيادة مطردة في الإنفاق العام الجاري والرأسمالي خلال فترة الدراسة، وبالتالي لم يتحسن وضع البطالة في السودان، وعلىه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:ما هو أثر الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي)على معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018م)؟، ويتفرع منه الأتي:

1 -ما هو طبيعة الإنفاق العام؟

2 -ما هو طبيعة معدل البطالة؟

3 -ما هي العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ومعدل البطالة؟

4 -ما هو أثر الإنفاق العام الجاري على معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018م)؟

5 -ما هو أثر الإنفاق العام الرأسمالي على معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018م).

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

1 -سد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة.

2 -المساهمة في أثراء المعرفة العلمية، وان يستفيد منه الباحثين.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة العملية، في إمكانية أن تستفيد منها الجهات التي تقوم بتقييم نتائج السياسات والإجراءات الاقتصادية على نطاق السياسات الاقتصادية الكلية، وتتمثل هذه الجهات في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الأتي:

1 -معرفة طبيعة ومفاهيم ومكونات الإنفاق العام.

2 -معرفة طبيعة ومفهوم البطالة.

3 -تبيان وتوضيح تطور الإنفاق الجاري والرأسمالي في السودان خلال الفترة (1992-2018م).

4 -بيان تطور معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018م).

5 -تحليل أثر الإنفاق العام بشقية الجاري والرأسمالي على معدل البطالة خلال الفترة (1992-2018م).

فروض الدراسة:

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الجاري ومعدل البطالة في السودان (1992-2018).

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي ومعدل البطالة في السودان (1992-2018م).

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي في تصميم نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) ومعدل البطالة.

مصادر الدراسة:

مصدر الحصول على البيانات ومعلومات هذه الدراسة تتمثل في المصادر الثانوية كالمراجع، والدوريات، والبحوث المتخصصة، والتقارير ذات الصلة، والتقارير الرسمية الصادرة من الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية، والمعلومات المتوفر في الانترنت.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: خلال الفترة (1992-2018م)

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة مفاهيم الإنفاق العام والبطالة، وتطور مؤشراتها في السودان من الناحية النظرية والتطبيقية.

الدراسات السابقة:

1. **عادل عبد الله آدم"أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في السودان " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان، 2015م.**

تناولت الدراسة موضوع أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2011م)، وهدفت الدراسة إلى بناء نموذج قياسي يكشف عن أثر هذه المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم وسعر الصرف على البطالة في السودان؟ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي في بناء النماذج القياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والإنفاق الحكومي ، ليس لهم تأثير على معدل البطالة في السودان خلال الفترة محل الدراسة، وأن أفضل نموذج هو النموذج الخطي الذي يضم البطالة وكل من حجم السكان الإجمالي وسعر الصرف. وأوصت الدراسة بالعمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى تتم إزالة التشوهات في سوق العمل، ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل البطالة ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في المستقبل.

2. **حيدر على جبر، مشكلة البطالة في محافظة البصرة خلال المدة (2003–2012م)، مجلة آداب البصرة، 2016م:**

تناولت الدراسة موضوع العوامل المؤثرة على البطالة في فلسطين، وهدفت الدراسة الى معرفة مشكلة البطالة في محافظة البصرة، وركزت الدراسة في معرفة القوي العاملة في محافظة البصرة وكذلك السكان النشطين اقتصاديا من حيث العاملين والعاطلين ودراسة حجم السكان إلى حجم البطالة، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدي تأثير مشكلة البطالة من حيث حجمها إلى حجم السكان، وكذلك من حيث تباينها الجغرافي على المستوي العام للمحافظة وعلى مستوي البيئة (حضر – ريف) وكذلك في تأثيرها على السكان من حيث الجنس(ذكر – أنثي) والعمر والتحصيل الدراسي فضلاً عن الأسباب والآثار التي تؤثر على الفرد والمجتمع، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة أن معدل البطالة في محافظة البصرة سجل ارتفاعاً ملحوظاً في حجم السكان خلال سنتين 2003م 2008م وانخفض سنة 2005م، كما كشفت الدراسة أن حجم النقص في العمالة بلغ أعلى معدلاته خلال سنة 2011م في حين سجل ادني قيمة له في سنة 2005م، وبخصوص معدل بطالة الشباب فلوحظ أن أعلى معدل ظهر في سنة 2008م وأدنى معدل سجل في 2005م. وأوصت الدراسة بالعمل على حصر التعيينات في الشركات الأجنبية المستثمرة لحقول النفط في البصرة لسكان المحافظة حصرياً، وذلك ليتسنى توافر فرص العمل إلى أبناء المحافظة، وتفعيل دور بعض الوزارات وإعادة العمل بها وذلك لغرض توفير المزيد من فرص العمل كوزارة الصناعة والتجارة والإسكان التي لها دور كبير في جذب وتوفير الكثير من الدرجات الوظيفية، والاهتمام بالزراعة في محافظة البصرة والعمل على إعطاء الدعم الكافي للمزارعين لغرضين أساسيين هما العمل على توقف أو الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وكما أن الزراعة في الريف توفر الكثير من العمالة لأبناء الأرياف.

3.Gali et ai *the impact of public spending on unemployment in japan* , japan 2012.

هدفت هذه الورقة لمعرفة تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة في الاقتصاد الياباني. استخدمت الدراسة الأسلوب القياسي، استخدمت نموذج نمذجة التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) لقياس تأثير الاستهلاك الحكومي لتحفيز الاستهلاك الخاص، وتأثير الاستثمار الحكومي لتحسين إنتاجية القطاع الخاص مؤقتا، من خلال تراكم رأس المال العام. وأوضحت الدراسة أن الاستهلاك والاستثمار الحكوميين يحسنان من معدلات البطالة وان قناة تخفيض البطالة تعزي أساساًإلى التأثير التقليدي من خلال زيادة الطلب الكلى. ومن ناحية أخرى فان تأثير الاستهلاك الحكومي للحث على الاستهلاك الخاص صغير، كما أوضحت الدراسة التأثير الزمني للاستثمارات الحكومية على إنتاجية القطاع الخاص في زيادة الأجور الحقيقية ولكن ليس لها تأثير كبير على تغيرات البطالة. تجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة، قد تأتي من نمذجة البطالة على أساس القوة السوقية للعمال.

4.Tommaso& Roberto fiscal policy ,the trade balance, and the real exchange rate: implications for international risk sharing, paper presented at the 8th Jacques polak annual research conference Washington 2007.

هدفت الدراسة إلى التعرف على سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط من اجل تحديد العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط، كما استخدمت الدراسة التحليل الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط أهمها: ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوي العاملة وجمود السوق، وارتفاع عرض العمل عن الطلب علىه، والعقبات البيروقراطية أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر. وكما وبينت الدراسة بان حصة الوظائف الحكومية بين إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوي الدول النامية، كما أن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى من الأجور في القطاع الخاص.

الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناول الظاهرة محل الدراسة وهي تأثير الإنفاق العام على البطالة.
تميزت هذه الدراسة عن سابقتها في تناول مكونات الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) وتأثيرهما على البطالة.
هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، وبعض الدراسات السابقة استخدمت الأسلوب الوصفي فقط .
يوجد اختلاف في الفترات الزمنية بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.

المحور الثاني: مفهوم الإنفاق العام

يتناول الإطار النظري لمتغير الإنفاق العام.

أولا: مفهوم الإنفاق العام

تعريف النفقات الرأسمالية: هي النفقات العامة التي تحققها الدولة من اجل الحصول على سلع رأسمالية، لزيادة الإنتاجية، أو إنشاء المصانع أو المباني، التي تزيد حركة الاستثمار أو تلك النفقات التي تزيد من خدمات إمكانية رأس المال البشري كإنشاء المدارس والمستشفيات ومراكز البحوث (محمد،2012م،ص70).

يعرف الإنفاق العام حسب مسماه الجاري ويعني بالمصروفات ببنودها المختلفة، واقتناء الأصول غير المالية مثل، السلع والخدمات، تكلفة التمويل، الإعانات، المنح، المنافع الاجتماعية، المشروعات الأخرى، والهدف منه المحافظة على بقاء الأشخاص (العرض الاقتصادي،2004م،ص74)، ويتمثل في الملبس والمأكل للأفراد، ومرتبات الموظفين، وإيجار المكان للأشخاص المعنوية سواء كانت عامة أو خاصة، (علثم، وآخرون،1993م،ص284).

ويعرف الإنفاق العام بصورة عامة: بأنه المبالغ النقدية التي تنفق بواسطة السلطات العامة، أما بهدف إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع أو من اجل ترقية مستوي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم(حمد،2014م،ص15).

يري الباحثان أن الإنفاق العام ليس بالضرورة أن يكون مبلغا نقديا فقط طالما الدولة تمنح إعانات في شكلها العيني، ولابد أن تكون المنفعة منه عامة. كما أن اتفقت التعريفات السابقة على أن الإنفاق العام بالضرورة يكون ناتج عن أطراف عامة قصدها خدمة عامة.

ثانيا: أنواع الإنفاق العام وأقسامه:

يقسم الإنفاق العام حسب المعايير الآتية:

النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

النفقات الحقيقية: تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة. **أما النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع،(المحجوب،1992،ص92)، أي أن هذا النوع من النفقات من شانها نقل القوة الشرائية من فئة إلي أخري(لطفي،1997،ص194).

النفقات العادية وغير العادية:

هناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية، وتتمثل هذه المعايير في الانتظام والدورية، فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وان لم تكن كذلك فهي غير عادية، ومنها على سبيل المثال تمويل الحروب ومواجهات الكوارث(مسعود،2005م،ص166). وأيضا من المعايير طول فترة الإنفاق فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية، وإما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية. ويوجد أيضا معيار توليد الدخل، فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي فوائد هذا القرض، أي هذا القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر نفقات غير عادية، إما إذا كانت النفقات لاتولد دخلا، فتعتبر نفقات عادية. أيضا يوجد معيار الإنتاجية وفى هذا المعيار فإذا كانت النفقات غير منتجة أي أنها استهلاكية فهي نفقات

عادية، إما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني فهي نفقات غير عادية مثل التي تخصص لإنشاء المدارس والمستشفيات. ويوجد معيار يسمي المساهمة في تكوين رأس المال العيني، وتكون النفقات عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم لتسيير المرافق العامة وتسمى بالنفقة الجارية. إما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية(لطفي،1997م،ص2).

التقسيم الوظيفي للإنفاق العام: وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مختلفة، كل مجموعة اتفاقية ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة فان الأمر يستلزم تحديد الوظائف أو الخدمات التي تقوم بها الدولة(سعيد،2003م،ص463).

ثالثا:أسباب تزايد الإنفاق العام:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، ويمكن إجمال أسباب التزايد في الإنفاق العام للآتي:

الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام:-

الأسباب الاقتصادية: تشمل النفقات التي تهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل، مشاريع البنية الأساسية(حسين،2007ن، ص34).

الأسباب الاجتماعية: هي التي تقدمها الدولة في شكل ضمانات اجتماعية مثل التامين والنفقات المخصصة للتعلىم والصحة، والنقل والمواصلات والماء والكهرباء.

الأسباب السياسية: هي التي تتعلق بمسؤولية الدولة السياسية الداخلية وعلاقاتها الخارجية والمساهمة في المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة،(الجنابي،2017م،ص41).

الأسباب الإدارية: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة(عبد المولي،1993،ص78).

الأسباب المالية: هي التي تتعلق بميزانية الدولة في حالة الفائض والعجز في الإيرادات العامة مقارنة بحجم الإنفاق العام للسنة نفسها.(صاحب، مسعود،2016م،ص288).

الأسباب العسكرية: بسبب انتشار الحروب والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة عبء الدين الخارجي خاصة في الدول النامية التي تلبي حاجاتها من المعدات العسكرية عن طريق الاقتراض من الدول الكبرى،(شهاب،1999م،ص71).

الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام:

تدهور قيمة النقود: في حالة انخفاض قيمة النقود فان القوة الشرائية لها تنخفض وبالتالي ترتفع الأسعار وتحدث ظاهرة التضخم، حيث تتوافر كميات كبيرة من النقود في السوق. ومن ثم تتضخم أرقام النفقات العامة،(شلبي،1987م،ص43).

زيادة مساحة الدولة: يؤدي اتساع أو زيادة رقعة الدولة، إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة(المهايني، الخطيب، 2013م، ص112).

زيادة عدد السكان: توثر زيادة السكان في زيادة حجم النفقات العامة،(عبد الحميد،2016م،ص278)، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات، و ارتفاع التوقعات للحياة يؤدي إلي العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية(المهايني،الخطيب،2013م، ص112).

رابعا: علاقة الإنفاق العام بالتوظيف والبطالة:

أثر الإنفاق العام على التوظيف: يعتبر التوظف الكامل احد الأهداف الرئيسية للدولة (فوزي،واخرون 1971م،ص ص192،191)، إذ يقتضي قيام الدولة بالإنفاق العام تعيين موظفين وعمال(مراد، 1964،ص29)، أي أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي يؤدي إلى زيادة التوظيف وبالتالي ينخفض معدل البطالة.

المحور الثالث: مفهوم البطالة

يتناول الإطار النظري لمتغير البطالة:

أولا: مفهوم البطالة:

البطالة تعرف بأنها: عدم المساهمة في الإنتاج بصورة إجبارية. وبصورة عامة، يشير مصطلح البطالة إلى عدم استخدام الموارد الاقتصادية بأنواعها كافة في النشاط الاقتصادي كما في حالة عدم استغلال الموارد الطبيعية أو عدم تشغيل الموارد المصنعة في إنتاج السلع والخدمات أو أيدي عاملة لا تساهم في مختلف فعاليات النشاط الاقتصادي(مني،1984،ص8).

وحتى يحسب الفرد عاطلا عن العمل يجب ان تتوافر فيه الشروط التالية:

1 -أن يكون قادرا وراغبعن العمل.
2 -أن يبحث عن العمل.
3 -أن يقبل بالأجور السائدة في سوق العمل.
4 -أن لا يجد من يوظفه.

وتقاس البطالة عادة بما يسمي بمعدل البطالة، وهي نسبة من المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.

معدل البطالة = عدد المعطلين عن العمل/إجمالي القوة العاملة *100

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال دون سن 15 وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت وغير الراغبات في العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة.

وهناك ما يسمي بقانون (أكان) حيث يشير آرثر أكان إلى إن كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة 2% يقابله زيادة مقدارها 1% في معدل البطالة(رائد،2013،ص-ص،152،151).

ثانيا: أنواع البطالة

البطالة السافرة:

يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة.

البطالة المقنعة:

هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل.

البطالة الاختيارية:

هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به أما لعزوفة عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ أو لأنه يبحث عن عمل أفضل.

البطالة الإجبارية:

فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري ؛ أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال(زكي،1998م،ص-ص29،30).

البطالة الهيكلية:

تظهر البطالة الهيكلية عندما تؤدي المتغيرات في أنماط الطلب على العمال إلى عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن عرض العمال والطلب عليهم بين المناطق.

البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية تشترك مع بطالة قصور الطلب في أن كل منهما ينشا عن تذبذب الطلب على العمل(رونالد، 2004،ص-ص،587،600).

المحور الرابع: الإنفاق العام في السودان

يتناول الإنفاق العام في السودان:

يشمل الإنفاق العام في السودان المصروفات ببنودها المختلفة واقتناء الأصول غير المالية، السلع والخدمات، تكلفة التمويل، الإعانات، المنح، المنافع الاجتماعية، المشروعات الأخرى. ويسعي الإنفاق العام في السودان إلي تحقيق مجموعة من السياسات والأهداف نذكر منها الآتي:

توجيه الموارد نحو الأولويات الواردة في الخطط الإستراتيجية .

تخصيص موارد مقدرة لدعم التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية.

الالتزام بالشفافية في جانب الإنفاق العام.

ترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي.

الاستمرار في برامج الدعم الاجتماعي، وذلك بحشد، وترشيد موارد الصناديق الاجتماعية للمساهمة في(العرض الاقتصادي،2009م،ص ص 71 72). توفير فرص عمل وتخفيض البطالة، وبالتالي تخفيف حدة الفقر وتقليل التفاوت في الدخل(تقرير بنك السودان،2017م، ص118).

التركيز على زيادة الإنتاج والإنتاجية، وزيادة الدخل القومي.

توفير التمويل اللازم لتنفيذ العمليات في القطاع الزراعي(العرض الاقتصادي 2008،ص65)، وإعادة تأهيل المشاريع الزراعية(العرض الاقتصادي2017م،ص132).

1. تطور الإنفاق العام الجاري ونسبته من جملة الإنفاق العام في السودان (1992-2018م)

الإنفاق العام الجاري هو الإنفاق الذي يستلزم تحقيق تسيير أمور الدولة من خلال الحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية التي تتكرر بصورة متكررة في كل سنة.

جدول رقم(1): تطور الإنفاق الجاري ونسبته من جملة الإنفاق العام (1992-2018م)

ملايين الجنيهات

السنوات	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	نسبة المساهمة
1992	64.2	53.4	83.2
1993	113.7	79.7	70.1
1994	144.8	119.4	82.4
1995	315.3	278.2	88.2
1996	907.9	830	91.4
1997	1303.4	1243.6	95.4
1998	1730	1575	91.0
1999	2270	1975	87.0
2000	3522	3125	88.7
2001	3902	3428	87.8
2002	5178	3770	72.8
2003	7362	5633	76.5
2004	11039	7936	71.9
2005	13847	10435	75.4

80.6	14713	18253	2006
83	17403.3	20971.2	2007
87.4	22724.8	25985.6	2008
84.4	20696.4	24523	2009
85.3	24162.1	28324	2010
88.8	28578.3	32196	2011
87.9	26272	29891	2012
90.2	36178.4	40111.1	2013
91.2	50380.1	55223.4	2014
90.1	54854.2	60866.6	2015
92.8	62195	66986.3	2016
94.4	86106	91368	2017
98.0	155796	162792	2018

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء، بنك السودان المركزي سنوات مختلفة

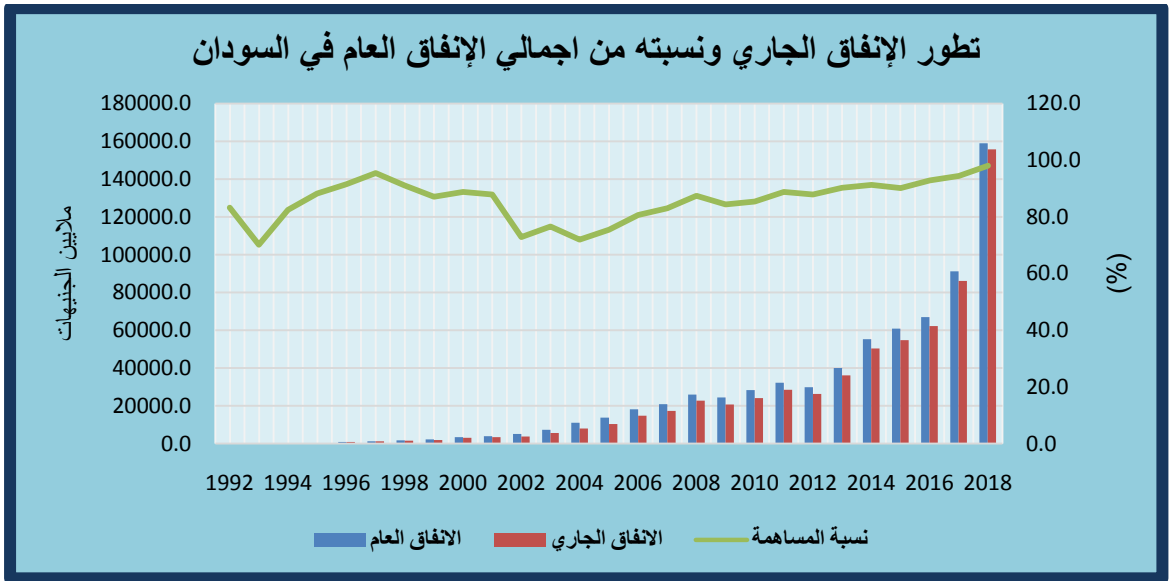

- شكل رقم(1): تطور الإنفاق الجاري ونسبته من إجماليالإنفاق العام (1992-2018م)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

يلاحظ من خلال الجدول(1) والشكل(1)، أن نسبة الإنفاق الجاري من جملة الإنفاق العام مرتفعة جداً مما يدل على أن الصرف على السلع الاستهلاكية والصرف على الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين مرتفع جدا، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة

معدلات التضخم، ويلاحظ أنأعلى قيمة للإنفاق الجاري بلغت 155796مليون جنية في العام 2018م ويعزي ذلك إلى دعم السلع الإستراتيجية بقيمة 64،224 مليون جنية بنسبة مساهمة في إجمالي الإنفاق العام قدرت بحوالي 98.0%، بينما بلغأقل قيمة للإنفاق الجاري 53.4 مليون جنية في العام 1992م،ويعزي ذلك إلى انخفاض الفصل الثاني الذي يتضمن مصروفات التسيير والبنود الممركزة والدعم الاجتماعي، بنسبة مساهمة في إجمالي الإنفاق العام قدرت بحوالي 83.2%.

2. تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992-2018م)

النفقات الرأسمالية: هي النفقات العامة التي تحققها الدولة من أجل الحصول على سلع رأسمالية، لزيادة الإنتاجية، أو إنشاء المصانع أو المباني، التي تزيد حركة الاستثمار أو تلك النفقات التي تزيد من خدمات إمكانية رأس المال البشري كإنشاء المدارس والمستشفيات ومراكز البحوث. وعلىه نتناول تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام على النحو الآتي:

جدول رقم(2): تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992-2018مملايين الجنيهات

السنوات	الإنفاق العام	الإنفاقالرأسمالي	نسبة المساهمة
1992	64.2	10.8	16.8
1993	113.7	34	29.9
1994	144.8	25.4	17.5
1995	315.3	37.1	11.8
1996	907.9	77.9	8.6
1997	1303.4	59.8	4.6
1998	1730	155	8.96
1999	2270	295	12.99
2000	3522	397	11.3
2001	3902	474	12.1
2002	5178	1408	27.2
2003	7362	1729	23.5
2004	11039	3103	28.1
2005	13847	3412	24.6
2006	18253	3540	19.4
2007	20971.2	3567.9	17.0

12.5	3260.8	25985.6	2008
15.6	3826.6	24523	2009
14.7	4161.9	28324	2010
11.2	3617.7	32196	2011
12.1	3619	29891	2012
9.8	3932.7	40111.1	2013
8.8	4843.3	55223.4	2014
9.9	6012.4	60866.6	2015
7.1	4791.3	66986.3	2016
5.6	5135	91368	2017
1.98	3141.9	162792	2018

- المصدر:البنك المركزي، سنوات مختلفة

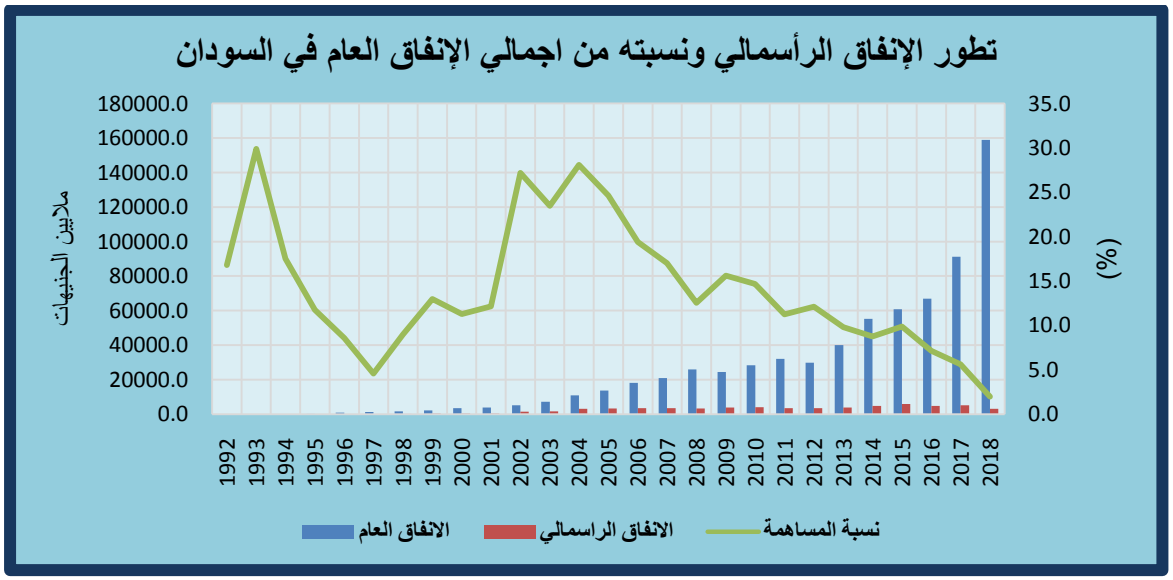

شكل رقم(2): تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992-2018م

الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2).

من خلال ما ورد في الجدول رقم(2) والشكل رقم (2)، أن أكبر قيمة للإنفاق الرأسمالي بلغت 6012.4 مليون جنية في العام 2015م يعزي ذلك إلى الصرف على قطاع الكهرباء والموارد المائية، حيث أن بلغ الصرف عليه من نصيب الإنفاق الرأسمالي

2256 مليون جنية بنسبة مساهمة 37.5% من إجمالي الصرف على التنمية، كما تم صرف مبلغ 380 مليون جنية لتنمية القطاع الصناعي بنسبة مساهمة 6.3% من إجمالي الصرف على التنمية، وذلك بتوفير الأجهزة والمعدات ولتأهيل مركز الاستشارات الصناعية لقيادة النهضة الصناعية مع القطاع الخاص، حيث تم تمويل المسوحات الخاصة بالمجمعات الصناعية، وتم صرف مبلغ 1372 مليون جنية على قطاع النقل والجسور بنسبة مساهمة 22.8% في الصرف على التنمية القومية، وذلك لإكمال الأعمال التحضيرية لبدء العمل في مطار الخرطوم الدولي الجديد، بالإضافة إلى تأهيل 133 قاطرة، ويجري العمل في عدد من خطوط السكة حديد، كما تم صرف مبلغ 804 مليون جنية على قطاع الزراعة والري والثروة الحيوانية بنسبة مساهم 13.4% من إجمالي مصروفات التنمية القومية.

وكما أن اقل قيمة للإنفاق الرأسمالي بلغت10.8 مليون جنية في العام 1992م، في هذه الفترة توجد تحديات في تمويل مشروعات التنمية، فدائما يحدث عجزا في الإيرادات المحلية تتم تغطيتها وتمويلها بالموارد الأجنبية، واقتصر الإنفاق الرأسمالي في هذه الفترة على القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات.

والجدير بالذكر أن هناك فرقاً في طبيعة كل من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، فالنفقات الجارية تمول عن طريق الإيرادات العادية بينما النفقات الرأسمالية تمول عن طريق القروض العامة، وعندما تكون الدولة في حالة من الأزمات الاقتصادية فإنها بطبيعة الحال تخفض من النفقات الجارية، وتزيد من نفقاتها الرأسمالية، وليس بالضرورةً أن تكون النفقات الجارية كلها ليست منتجة، فقد يتم إرسال أحد الوزراء إلى إحدى الدول لتوقيع اتفاق للحصول على منح استثمارية طويلة الأجل وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية في المستقبل،(عبد السميع،2012م،ص70).

المحور الخامس: البطالة في السودان

يتناول البطالة في السودان

اولا: أسباب مشكلة البطالة في السودان:

هنالك الكثير من الأسباب التي جعلت من تفاقم مشكلة البطالة في السودان نذكر الآتي:

عدم الاهتمام بالموارد البشرية: لم يجد تخطيط الموارد البشرية الاهتمام اللازم في السودان ويظهر ذلك في عدم ملائمة مشروعات التنمية لمتطلبات التنمية المتوازنة، والتي ينعكس أثرها على مستوى المعيشة ويسهم في التوازن الديمغرافي والتنمية الريفية المتوازنة، إضافة لإسهامه في تطوير القوي العاملة وتوزيعها جغرافيا وهيكليا بين الأقاليم المختلفة من وجهة ومختلف القطاعات الاقتصادية من جهة أخري.

عدم ارتباط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية: تشير كل الدلائل إلى عدم ارتباط التعليم في السودان بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، وأكبر دليل على ذلك يعتبر تهميش التعليم الفني وضعف الجانب التجريبي في التعليم.

عدم التنسيق بين برامج التدريب وسياسة التوظيف : ونشير هنا إلى التضارب بين الإعداد الكبيرة للخريجين وعدم وجود الفرص المناسبة للتدريب وذلك لغياب مراكز التدريب وانعدام التنسيق بين التدريب والسياسات التعليمية السائدة في البلاد.

انخفاض فرص العمل بمختلف القطاعات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية الخاطئة وغير المتدرجة مثل سياسة الاستخصاص والسياسة النقدية في السودان وعدم توفيق السياسة الاقتصادية في القطاع الزراعي وإهمال التنمية الريفية، إذ يستدعي ذلك إصلاحات اقتصادية وضرورة التخطيط لهيكلة العمالة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة(حسن، 2011،ص-ص177،197).

الهجرة الداخلية :ظاهرة الهجرة بين الولايات المختلفة بدأت تنتشر وتتوسع بشكل ملحوظ. بسبب انخفاض دخول الأفراد نتيجة لشح الأمطار والجفاف أو نتيجة لانخفاض الإنتاج في المناطق الزراعية، قلة فرص العمل في الأقاليم، الضغط السكاني أدت إلى هجرة الأرياف إلى المدن والعاصمة.

العمالة الوافدة: منذ زمن بعيد متمثلا في وافدي غرب إفريقيا وخاصة نيجيريا والذين استقروا في بعض المواقع الزراعية في وسط وشرق السودان وفي بعض المدن التي يتوفر فيها العمل اليدوي الذي يعتمد على الجهد الجسماني(عثمان، 2002م،ص-ص،58،62).

كما يلاحظ أيضا هجرة الأثيوبيين في الآونة الأخيرة وبصورة كثيفة، وأيضا بعض الآسيويين، وأيضا هجرة كثيفة لبعض سكان الدول التي بها نزاعات، نلاحظ أن معظمهم امتهن العمل الخدمي سوا كان هم أصحاب رأس المال أو عاملين وهذا بالتأكيد أثر على العمالة الوطنية.

ثانيا: العمالة الوافدة وتأثيرها على سوق العمل في السودان:

إن العمالة الوافدة من جميع أنحاء العالم في السودان تقريبا تعتبر بنسبة حوالي 45.4% من إجمالي العمالة الوافدة بصورة قانونية وهي من قارة آسيا ويشتغلون في القطاعات الأكثر حيوية في السودان ومتمثلة هذه القطاعات في الطرق والجسور والكهرباء والبترول(عبد الله،2019).

ثالثا: أنواع البطالة في السودان:

البطالة الموسمية: وهي التي تحدث في مواسم محددة وتتمثل في موسم الزراعة حيث إن المزارعين يعملون في الزراعة وعند الحصاد من ثم يتوقفون في باقي المواسم.

البطالة المقنعة : وهي كثيرة في القطاعات التي بها موظفون وهم يكونوا بعدد كبير دون الحاجة إليهم.

البطالة الهيكلية: وتحدث نتيجة لإحداث تغيرات على مستوي الهيكل الاقتصادي الوطني.

البطالة الاحتكاكية: ويحدث نتيجة لتغيير نوع العمل من قبل العمال نفسهم آملين في تغيير عمل أفضل.

البطالة التقنية: وهي تحدث نتيجة لتدهور الصناعات القديمة ونشوء صناعات أخري أكثر حداثة وتعمل بالقوة الميكانيكية وتحل محل العمل باليد(عادل،2015،ص32).

رابعاً: سياسات محاربة البطالة في السودان:

شهدت بداية التسعينات توزيع مشروعات الأسر المنتجة على الأسر الفقيرة، ومن الجهود الرامية إلى توفير فرص الاستخدام والتوظيف في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين في عام 1998م لمواكبة سياسة التوسع في التعليم العالي في ظل الأعداد الكبيرة للخريجين،والذي يسعى إلى تمليك الخريجين وسائل الإنتاج المناسبة في مجال تخصصاتهم المختلفة عن طريق تقديم قروض بشروط ميسرة لهم.

وفي إطار اعتماد الأهداف التنموية للألفية كهدف قائد وموجه للتنمية تم تشكيل لجنة وزارية عليافي عام 2001م لوضع سياسات تهدف إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة بما في ذلك سياسة سوق العمل التي تستهدف الشباب بشكل خاص، ووضع وتنفيذ تدابير تنمية الموارد البشرية والتدريب التي من شانها رفع قابلية التدريب لدي الشباب وتقديم مبادرة متكاملة تهدف إلى الحد من بطالة الشباب على مستوي المجتمع.

وقامت اللجنة بصياغة إستراتيجية متكاملة لمعالجة مشكلة البطالة بصورة عامة وبطالة الخريجين بصورة خاصة من خلال تنسيق الجهود وتضافرها بين القطاع الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهد الدولي كما اعتمدت اللجنة حزمة من السياسات والمشروعات والتي يمكن تلخيصها في المحاور الآتية:

تناغم السياسات الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية.

تمويل المشروعات الصغيرة والموسمية للحرفيين عن طريق محفظة الخريج التي أسست عام 2000م،والتي أنشئت بقرار من وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون المرآة والطفل وتضم إلى جانب بنك السودان والأمانة العامة لمشروع الخريجين ثمانية بنوك أخري.
التدريب التحويلي.

استيعاب الخريجين في المشروعات القومية(زروق،2012م،ص-ص14-15).

بالرغم من محاولات الحكومة من الحد من مشكلة البطالة إلا أن عدد المبطلين في تزايد مستمر.

ملامح من مشروعات دعم الخريجين:

محافظ تشغيل الخريجين حسب القطاعات:

تم إنشاء محفظة لتمويل الخريجين في السودان بمساهمة البنك المركزي والمصارف التجارية برأس مال قدره 100000000 جنية،(مصرف المزارع، 2012م، ص2). أما في المحفظة الثانية (2012-2016م)، تم تمويل الخريجين في عدة قطاعات وهي القطاع التجاري بأصل تمويل قدره 8.097.383 جنيه بنسبة قدرت بحوالي 62%، والقطاع الزراعي بلغ تمويله 3.838.384 جنية بنسبة تمويل بلغت 30%، أما الخدمي والصناعي 750.000، بنسبة 6%، و298.400، بنسبة 2%، على التوالي(مصرف المزارع التجاري، 2017م، ص1-4). أما في المحفظة الثالثة تم تمويل الخريجين في القطاع التجاري قدره 1.279.700 جنيه بنسبة تمويل 62%، أما في القطاع الخدمي بلغ التمويل 92.000 جنية بنسبة 4% والحيواني بلغ التمويل 707.825 جنية بنسبة 34%.(مصرف المزارع التجاري، إدارة الاستثمار والتمويل، تقرير عن أداء محفظة الخريجين الثالثة، 2017م، ص3)

أيضاً تمتقديم عبر الصندوق القومي لتشغيل الخريجين 2012م، 65 مشروع للتمويل عبر المحفظة لبنك المزارع التجاري تم تنفيذ 31 مشروع و**9** مشاريع بصدد التنفيذ و25 مشروع تحت الإجراء المصرفي عبر مركز تطوير المشروعات. وبذا يكون عدد المشروعات التي تم تنفيذها 898 مشروع عبر محفظة تمويل الخريجين بالمركز. والولايات عدد 955 خريج بتكلفة14.256.109.51.

أما تمويل مشروعات الخريجين عبر الصندوق القومي لتشغيل الخريجين وهو في الأصل جاء إنشاؤه بهدف استراتيجي يتمثل في المساهمة في تخفيف نسبة البطالة عن طريق تأهيل وتدريب الخريجين وتوفير فرص العمل الحر لهم ويعمل وفقبرامجعلميةمنهجيةملتزمةفيإطارهاالعامبالسياساتالكليةللدولة.

وقد كان الأداء خلال هذا العام كما يلي:-

تمويل مشروعات الخريجين: تمتقديم 171 مشروع للتمويل عبر المحفظة لبنك المزارع التجاري تم تنفيذ449 مشروع و 45 مشاريع بصدد التنفيذ و86مشروع تحت الإجراء المصرفي(وزارة العمل المسح الميداني 2011م).

ملامح من بطالة الشباب حسب فئة النوع والعمر

جدول رقم(3) بطالة الشباب

العمر	المجموع			حضر			ريف		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
الشباب (15 – 24)	33.8	28.6	44.8	49.4	38.5	74.1	27.0	24.0	32.9
الناضجين (25 فأكثر)	14.5	9.6	28.0	17.2	10.2	36.4	12.8	9.2	22.9

المصدر:مسح قوة العمل 2011م وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل

جدول (3) يعكس معدل البطالة للشباب 15-24 مقارنة بالكبار25 فا كثر ونلاحظ أن البطالة وسط الشباب تزيد عن ضعف البطالة وسط الكبار 33.8% مقارنة14.5% أما في الحضر فأنها تبلغ 49% للشباب مقارنة ب17% للكبار وتبلغ في الريف 27% مقارنة ب 12.8% للشريحتين على الترتيب ويقع عبء البطالة على الشباب من الإناث في الحضر حيث يبلغ ضعف الكبار من الإناث 74%مقارنة ب 36% .

معدل البطالة

خامسا: تطور معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018م)

جدول رقم(4) معدل البطالة خلال الفترة بين 1992-2018م

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1992	15.41	2005	16.2
1993	15.76	2006	17.1
1994	15.18	2007	20.2
1995	14.62	2008	20
1996	14	2009	17.3
1997	13.5	2010	17.8
1998	13	2011	18.3
1999	15.7	2012	18.7
2000	15.2	2013	19.1
2001	15	2014	22.3
2002	15.8	2015	25.3
2003	16.3	2016	28.5
2004	16.3	2017	32.1
		2018	20.6

- **المصدر**:وزارة المالية سنوات مختلفة(1992-2018م)

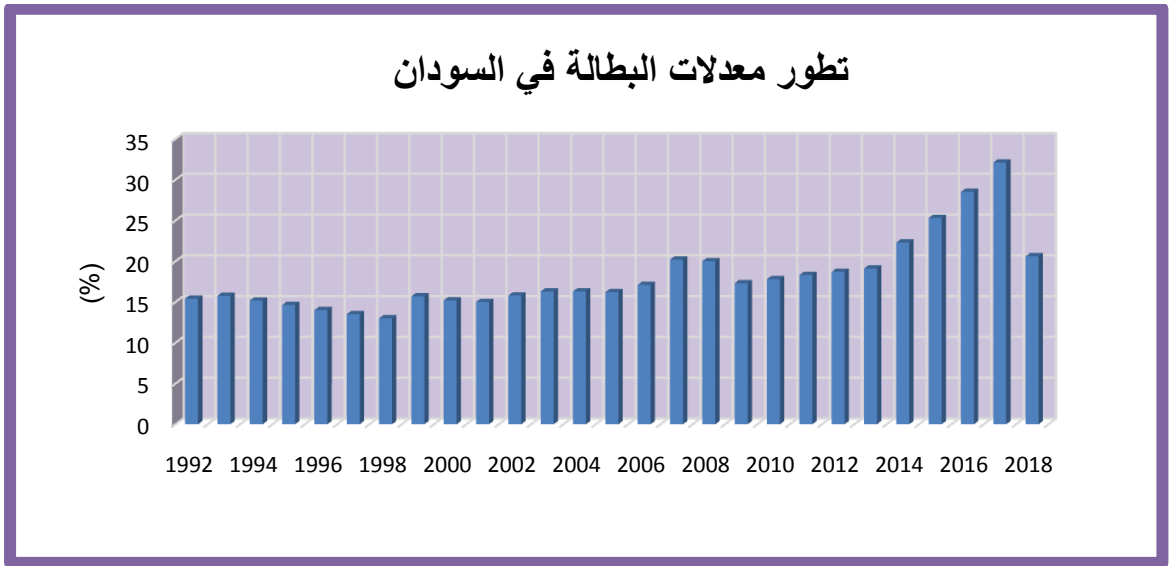

شكل رقم(3) تطور معدلات البطالة في السودان (1992-2018م)

+الشكل من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (3).

من خلال استقراء الجدول (4) نلاحظ أن أعلى معدل للبطالة قدر بحوالي 32.1% وتحقق في العام 2017م، يعزي إلى زيادة نمو عدد السكان وزيادة القوي العاملة(القادرين على العمل) بينما قدر اقل معدل بطالة بحوالي 13%، وذلك في العام 1998م.ومن خلال ما سبق، يزيد معدل البطالة مع زيادة عدد السكان وزيادة عدد المتعطلين، بالإضافةإلى زيادة عدد الخريجين، هناك تحدي يواجهه الدولة في توفير الوظائف وذلك لتنامي حجم السكان من عام إلى عام، وتنامي عدد الجامعات والمعاهد العلىا وزيادة أعداد الخريجين في مختلف المجالات، ومع ضعف الإقبال على التعليم التقني الذي من خلاله يمكن توفر وظائف حرة وغير مقيدة بتوظيف الدولة لطالبي الوظائف، غير أن هذا القطاع من التعليم لم يجد الترويج المناسب له مما يجذب الأفراد والاقتناع به، حتى يساهم في ردم الفجوة بين طلب وعرض للعمل.

المحور السادس: الشواهد التطبيقية

دراسة تحليلية لمتغيرات دراسة البطالة في السودان :يقال إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن تتغيرالمتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أيأن السلسلة لايوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان ، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فيها بان مستوي التوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. أن عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية يرجع- في كثير من الأحيان - إلي وجود جذور الوحدة ، أما عن طريق عرض السلاسل الزمنية او اختبار السلاسل الزمنية،وقد اقترح كل من ديكي فولر وفيلبس بيرون ،من خلال اختباريهما يكشف وجود جذور الوحدة أو عدم وجودها، في حالة وجود تناقض بين الاختبارين يعتمد اختبارفيلبس بيرون وسوف نعتمد اختبار فيلبس بيرون

جدول رقم (5)نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (الإنفاقالجاري CUS، الإنفاق الرأسمالي DES معدل البطالةUNR).

المتغيرات	PP	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.05	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.10	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.01	مستوي الاستقرار
UNR :	-2.78473		-2.6326		مستقر عند الفرق الأول
CUS	6.161154			-3.71146	مستقر عند المستوي
DES	2.355831	-1.95441			مستقر عند المستوى قاطع واتجاه عام

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (PP) بالنسبة ل ***UNR***قيمة معدل البطالة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 10% مستقر عند الفرق الأول وقيمة (PP) بالنسبة ل ***CUS***قيمة الانفاق الجارى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1% مستقر عند المستوي و قيمة (PP) بالنسبة ل ***DES***قيمة الإنفاق الرأسمالي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية5% مستقر عند المستوي(قاطع واتجاه عام)

ثالثاً اختبارالتكامل المشترك

يستخدم في حالة بيانات السلسلة الزمنية للمتغير اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة ،ومن خلال اختبار تحديد الفجوات الزمنية واختبار جذور الوحدة المتمثلة فياختباري ديكي فولر وفيلبس بيروون المتغيرات

جدول رقم (6) نتائج اختبارالباوند للتكامل المشترك F-Bounds Test

Test Statistic	القيمة المحسوبة	مستوى الدلالة	المستوى(0)I	الفرق الأول(1)I
F-statistic	6.465564	10%	2.63	3.35
Kعدد الفجوات	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

أما مستقران في المستوي أو الفرق الأول في هذه الحالة لا يمكن أن نستخدم اختبار التكامل المشترك،ولكن في هذه الحالة نستخدم تطبيق منهجية للتكامل المشترك. ARDL (Autoregressive Distributed lag))
يلاحظ أنإحصائيةFأكبر من الحد الأعلى نرفض فرضية العدم (معني ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات)

جدول رقم(7)نتائج تقدير دالة معدل البطالةUNRفي المدى الطويل

المتغيرات	قيمة المعاملات	معنوية لمعامل Prob	المعنوية لكلية للنموذج F	قيمة معامل التحديد $RSqure$
C	-5.08675	0.0061	0.000001	0.751631
CUS	0.00012	0.0196		
DES	-0.000839	0.0478		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

وبناءً على ماتقدم فأن النموذج المقدم هو :

$$UN = -5.0$$

أما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

اولاً: المعيار الاقتصادي في ألمدي الطويل

معامل الثابت والتي تعادل **5.08675**–وهي معامل معدل البطالة UNR وهى سالبة ،عند ثبات كل (،الإنفاق الجاريCUS ، والإنفاق الرأس مالي**DES** وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية

قيمة معامل والإنفاق الجاري CUSتساوي ***0.00012*** ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الإنفاق الجاري CUS و معدل البطالة UNRأي كلما زاد الإنفاق الجاري CUS بوحدة واحدة سيزيدمعدل البطالة ب**0.00012**مع ثبات الإنفاق الرأس مالي.وتحدث آلية هذه العلاقة إذا كان لايوجد إستجابة من جانب العرض وانه لاتوجد طاقات إنتاجية معطلة (الجهاز الإنتاجي غير مرن) في هذه الحالة لايخفض من معدل البطالة بل يخلق موجات تضخمية ويكون العلاقةطردية وفى هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل الإنفاقالرأس مالي DESتساوي**0.000839**–ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين معامل الإنفاق الرأس مالي و معدل البطالة UNR ووتشير هذه العلاقة انه اذا تغير الإنفاقالرأسمالي DESبوحدة واحدة سينخفض معدل البطالة UNR ب**0.000839**مع ثبات الإنفاقالجاري CUS و ذلك لان الإنفاقالرأسمالي يزيد من عرض السلع في الاقتصاد الأمرالذي يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة UNRوتتم هذه

الآلية عن طريق زيادة الانفاق الرأسمالي يزيد من زيادة الاستثمار وبالتالي يزيد الطلب على القوة العاملة تؤدي الى تخفيض معدلات البطالة و هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المعيار الإحصائي في ألمدي الطويل

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

1- اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:0.3386

من الجدول رقم (7) يتضح الأتي:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (**0.0061**) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل الإنفاق الجاري CUS تساوي (**0.0213**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة على معنوية معامل الإنفاق الجاري CUS . وتشير أنمعاملالإنفاق الجاري CUS لها أثر معنوي على معدل البطالة UNR.

القيمة الاحتمالية لمعامل الإنفاقللرأس مالي DESتساوي (**0.0196**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة على معنوية معاملالإنفاقللرأس مالي DES. وتشير أن معاملالإنفاق الرأس مالي DES لها أثر معنوي على معدل البطالة UNR.

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن القيمة الاحتمالية لـــ F تساوي (**0.000004**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني أن نموذج التضخم ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.70 وهذا يعني أن المتغير ات ((الإنفاق الجاري CUS، الإنفاقللرأس مالي DES، و معدل البطالة UNR) مسؤ ولة عن 70% التي تحدث في النموذج والباقي 30% يرجع إلى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي:

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين Heterosedasticity Test:

جدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	1.276265	ProbF(2,21)	0.2999
Obs*R-squared	2.601025	Prob. Chi-Square(2)	0.2724

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول رقم(8) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار Breusch

F-statistic	0.816633	Prob. . F(2,20)	0.4561
Obs*R-squared	1.962945	Prob. Chi-Square(2)	0.25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول رقم(9) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على أن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (10) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	2.790861
CUS	2.13E-09
DES	2.13E-09

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدول رقم (10)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance أن جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

رابعاً صلاحية استقرار النموذج هيكلياً

هيكليا شكل رقم (4) يوضح

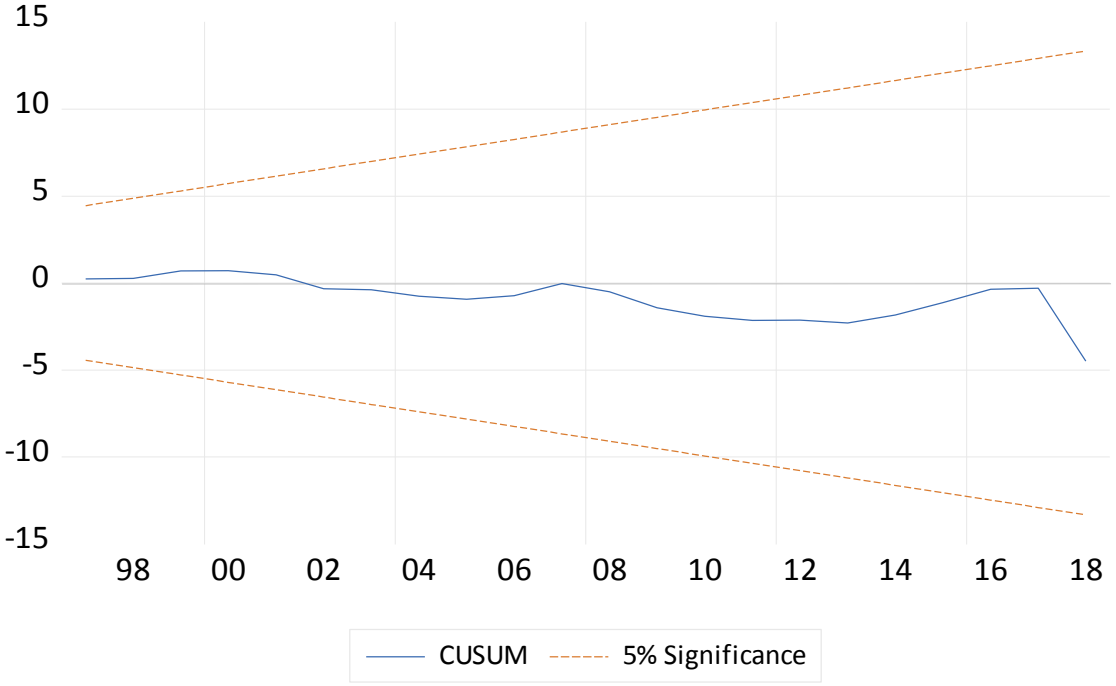

صلاحية استقرار النموذج

يظهر من خلال الشكل أن المعاملات المقدرة من خلال نموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقر هيكلياً عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البيانيلإحصاء اختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.لنموذج البطالة

مناقشة الفرضيات في المدى الطويل لفروض الدراسة:

الفرضية الأولى:وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاقالجاري والبطالة:

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل البطالة موجة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وتشير هذه العلاقة وكلما زاد الإنفاقالجاري بوحدة واحدة يزداد البطالة ب (***0.0213***)، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل البطالة(**0.0213**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة على معنوية معاملالإنفاق الجاري . وتشيرإلىأنمعاملالإنفاق الجاري لها أثر معنوي على البطالة *UPM*.

الفرضية الثانية توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي ومعدل البطالة في السودان:

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الإنفاقالرأسمالي **0.000839**–وهي ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين الإنفاقالرأسمالي و البطالة *UPM* بوحدة واحدة يزداد البطالة ب**0.000839**، كما بلغت القيم الاحتمالية للإنفاق الرأسمالي تساوى (**0.0196**) وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة على أن هنالك أثر معنوية على معاملا لإنفاقالرأسمالي . وتشير أنمعاملالإنفاقالرأسماليلها أثر معنوي على البطالة *UPM*.

المحور السابع: النتائج والتوصيات

يتناول سرد النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

1. تشير النتائج إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإنفاق الجاري ومعدل البطالة.
2. تشير النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق الرأسمالي ومعدل البطالة.
3. أثبتت النتائج أن الإنفاق الرأسمالي لم يكن مؤثرا على معدل البطالة، وبالتالي أن مستوي المعنوية له أكبر من 5%.
4. تشير النتائج إلى أن اعلى معدل للبطالة في فترة الدراسة قدر بحوالي 32.1% في العام 2018م، بينما اقل معدل بطالة قدر بحوالي 13% في العام 1998م.
5. تشير النتائج إلى أن قيمة الإنفاق الجاري أكبر من قيمة الإنفاق الرأسمالي، أي أن الإنفاق على الأجور والمرتبات وأعباء تسير شؤون الدولة، وتعويضات العاملين أكبر من الإنفاق على إنشاء المدارس، والجانب الصحي والمساهمة في رأس المال.
6. مشروعات دعم الخريجين التي تبنتها الدولة لم تخفف من بالصورة المطلوبة من معدل البطالة.

ثانيا: التوصيات

1 -العمل على زيادة الإنفاق الرأسمالي وتوجيه هذا الإنفاق إلى خلق وتوسيع نطاق المشروعات الإنتاجية.

2 -ضرورة تقليل الإنفاق الجاري ، وبالتالي تقليل الصرف الاستهلاكي، او تخصيص جزء منه لدعم مشروعات المنتجين الصغار.

3 -الصرف على مراكز التدريب المهني وتطويرها ونقل تجربة الدول التي سبقت السودان في هذا المجال مما يساهم في تقليل معدل البطالة.

4 -العمل على خلق فرص للتوظيف لتقليل معدل البطالة وذلك عبر توسيع الخيارات الاستثمارية في المجالات كثيفة العمالة بصورة خاصة وكثيفة رأس المال بصورة عامة.

5 -العمل على تبني الدولة مشروعات دعم الفئات النشطة اقتصاديا ورعايتها فنيا وماديا.

6 -ضرورة البحث عن ابتكارات تساعد في تخفيض معدل البطالة غير المشروعات التي تمولها الدولة، أو توسيعها بما يتناسب مع حجم البطالة.

قائمة المراجع

اولاً: الكتب:

1 -إسماعيل عبد الرحيم شلبي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الجامعة الأردنية، الأردن، 1987م.

2 -رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان-الاردن ط1،2013م.

3 -رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت،1998م.

4 -رونالد إيرنبرج وآخرون، تعريب فريد بشير طاهر،اقتصاديات العمل، دار المريخ الرياض-المملكة العربية السعودية ، 2004م.

5 -رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية،1992م

6 -سعيد عبدالعزيز عثمان، الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر،2003م.

7 -السيد عبد المولي، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهر-مصر، 1993م.

8 -طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي،دار الكتب للطباعة والنشر الموصل-العراق، 2017م.

9 -عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القران الكريم ، الخرطوم السودان ط2،2002م.

10 -عبد المنعم فوزي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، منشأة المعارف للنشر الاسكندرية-مصر، 1971م.

11 -عبد المطلب عبدالحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، ط1،2016م.

12 -عبدالرحمن حسن على حمد، اقتصاديات المالية العامة، البنا للطباعة والنشر، ط2، ،2014م.

13 -عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة،النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2005م.

14 -على لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس،1997م.

15 -عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع العملة ،الخرطوم،2001م.

16 -مني الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق القاهرة-مصر،1984م.

17 -محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مطبعة نهضة، القاهرة-مصر1964م.

18 -محمد خالد المهايني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة، مركز التعليم المفتوح، جامعة دمشق، دمشق-سوريا، ،2017م.

19 -ميثم صاحب عجام، وعاى محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية، عمان-الاردن، ط1،2016م.

20 -مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 1999م.

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

1 -دروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة،2005م.

2 -عادل عبدالله ادم، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في السودان،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان،2015م.

3 -محمد مازن الاسطل، العوامل المؤثرة على البطالة في فلسطين، 1996-2012م، رسالة ماجستير،غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2014م.

ثالثا: المجلات والموسوعات

1 -زروق عثمان محمد، تقييم واقع بطالة الشباب في السودان ، مجلة العلوم الانسانية سلطنة عمان، جامعة صحار،2012م.

2 -حيدر على جبر، مشكلة البطالة في محافظة البصرة خلال المدة(2003-2012)، مجلة آداب البصرة، 2016م.

رابعا: ورش العمل

عبد الله على احمد إدريس،التشغيل والبطالة وسوق العمل في السودان، ورقة مقدمة في ورشة برنامج الإصلاح الاقتصادي التحديات والإجراءات المطلوبة، (17/28-8-2019م) .

خامسا: التقارير

1 -بنك السودان المركزي،التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

2 -وزارة المالية، العرض الاقتصادي، سنوات مختلفة.

3 -وزارة العمل والإصلاح الإداري، المسح الميداني2011م.

4 -مصرف المزارع التجاري، ادارة الاستثمار والتمويل، تقرير عن اداء محفظة الخريجين ، سنوات مختلفة.

سادسا: المراجع باللغة الانجليزية

40. Gali et ai*the impact of public spending on unemployment in japan* , japan 2012.

41.Tommaso& Roberto *fiscal policy ,the trade balance, and the real exchange rate*: implications for international risk sharing, paper presented at the 8th Jacques polak annual research conference Washington 2007